حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٥٢) ٢٠١٤/٠٨/١٠ م | www.al-badeel.org | Issue (152) 10/08/2014

العادة السرية في السياسة السورية

حسام ميرو

ليست العادة السرية بنظر فرويد أمراً مَرضياً، لكنها تتحول إلى ذلك، عندما تكون هي الأمر الوحيد الذي يمارسه الإنسان، أي أن تصبح علاقته بالحياة الجنسية مرتبطة بذاتيته، وليس بالحياة وبالآخر، والأمر ذاته ينطبق بأشكال عدة على السياسة السورية نظاماً ومعارضات، حيث تتحول ممارسة السياسة إلى ممارسة ذاتية مفصولة عن الآخر.

في العادة السرية يكون الآخر مجرد خيال محض، وهو المشتهى غير الممكن، أو الذي يمكن ممارسة ثقافة إخضاعه عبر صور جنسية عديدة، بحثاً عن إشباع ذاتي، ومن ثم لا يكون الآخر موجوداً، لكنه يبقى محركاً لكل المكبوتات التاريخية والثقافية.

النظام السوري، الذي بات محكوماً بتحالفاته الخارجية أكثر مما هو محكوم بالداخل، يتخيل أن التاريخ يمكن أن يعود إلى الوراء، وأن بإمكانه أن يمارس "عادته السرية" بإخضاع "المعارضة" عبر تحقيرها تارةً، وتارة عبر إغراءات العودة إلى حضن الوطن، فهي "عاهرة" متى شاء، وهي امرأة لا حول ولا قوة لها سوى الزوج/الذكر الذي ينتشي بعودة المرأة الخارجة عن الطاعة.

ليس في مخيلة النظام سوى ثقافة إخضاع الآخر، وفي حال كان ذلك خارج متناول اليد استعمل يده ليحك أعضاءه السياسية موهماً نفسه بالانتصار، وهو انتصار الوهم، أي توهم أن الانتصار هو مآل حتمي، فلا يمكن للمعارضة/ المرأة في ثقافته التي لم يسمح لها بالاستقلال الفكري أو بناء صلات طبيعية في الحياة، سوى العودة إلى حضن الزوج، أو التحول إلى عاهرة، يقوم الآخرون بمنحها المال مقابل إشباع لذاتهم، أي مشاريعهم السياسية، وهي بالضرورة مشاريع تآمرية على الزوج/ النظام.

وحين تتحول المعارضة/ المرأة بنظر النظام إلى عاهرة فلا خيار أمامه سوى العادة السرية، كممارسة تعويضية، تحمل في طياتها إنكاراً لحاجته لها، مؤكداً على قدرته بالاستمتاع/ البقاء من دونها، طالما أن يده موجودة، ولو لم يبقَ في تلك اليد سوى إصبعاً واحداً، وهي القوة الغاشمة، لكنها كافية لتحقيق صورة الزوج/ البطل، أو الذكر المستغني.

المعارضة ليست أيضاً بعيدة عن ممارسة العادة السرية، فحين لا يكون ممكناً إثبات الذات الذكورية البطولية بالواقع فإن ضرورة إثباتها تحتاج الثبات على صورة الآخر المتخيل، فهي تحتاج إلى السلطة/ المشتهى لتثبت قدرتها على الفحولة، لكنها سلطة لا خارطة طريق لها، وبالتالي فإن ممارسة الكلام الشهواني بحق السلطة، والتحقيري يصبح نوعاً من التأكيد بالحق الشرعي، امتلاكها وهمياً، وإيهام الآخرين بأن المسألة مسألة وقت، وحتمية تاريخية، فلا بد للعاشق أن ينتصر على الزوج في نهاية المطاف، ولا بد للقاء المتخيل أن يتحول إلى لقاء واقعي ذات يوم، وبانتظار ذلك، تنتاب العاشق نوبات اكتئاب، فتارة يرتفع المزاج، ويصبح لقاء العاشقة متوقعاً في أيار أو حزيران، أو في رمضان القادم، أو ربما في العيد الكبير، وفي أثناء ذلك، تبقى الكلاملوجيا بمثابة استمناء يشبع شيئاً من اللذة المنتظرة.

السلطة/ "النظام" لا تحتاج إلا إلى ممارسة السلطة، إنها مثل الطفل المريض بممارسة العادة السرية بحسب تعبير "فرويد" ، ولا تريد السلطة النظر إلى ما وصلت إليه، فقد باتت عاجزة عن ممارسة السياسة/الجنس، فالسياسة ليست فقط ممارسة القوة، وحين تصبح كذلك فإنها تصبح بالضرورة خارج السياسة.

المعارضات السياسية السورية عاشت في المتخيل، منذ أن توهمت أن سقوط النظام سيكون سريعاً، وأن المجتمع الدولي ممثلاً بالغرب يمكن أن يكون حليفها، ومن ثم التحول إلى ممارسة أدوار محدودة لها لكن مع شرعية كبيرة قدمها "المجتمع الدولي" لها، وهي بالتالي قد أصبحت الممثل الوحيد للشعب السوري، والذي أصبح هو الآخر غير متعين بالنسبة لها سوى بوصفه المادة التي تمنحها الشرعية، ومن هنا فقد أصبحت السياسة نوع من ممارسة ذاتية منفصلة عن الآخر، وفي غنى عنه واقعياً، أي "الشعب"، ويتم استدعاءه كمتخيل من أجل إشباع وجودها، أي إشباع رغبة البقاء كسلطة ما، سلطة غير متعينة إلا من خلال اعتراف دولي يتم هو الآخر استدعاءه بديلاً عن الواقع الفعلي.

متى يمكن الانتقال من السياسة/ العادة السرية كممارسة وحيدة إلى الجنس كممارسة واقعية، فكل هذه الممارسة الطويلة للعادة السرية لن تنجب– بحسب المثل الدارج– أبناءً، في الوقت الذي تصبح فيه مادة السياسة التي هي الواقع أبعد وأبعد عن الطرفين، أي النظام و"المعارضة".

في حال كهذا، يجب عدم استنكار تفوق "داعش" مهما رأينا فيها حركة مضادة للتاريخ، خاصة أن التاريخ بالنسبة لكثر من المعارضة هو ما يجب أن يكون، وليس ما يجب صناعته، وإذا كان بديهياً أن النظام دخل حالة المرض العميق، فإن المعارضة والنخب السياسية عليهما أن تراجعا أداءهما، وأن تعودا إلى الواقع مهما كان مريراً، ولا يكفي الوقوف على تخوم المشتهى، مهما بدا ذلك مريحاً في عدم تحمل المسؤولية.

"النظام" يمنع لاجئي «عرسال» من العودة ومخاوف من أحداث أخرى

تكشفت حدود معاناة اللاجئين السوريين في مدينة عرسال اللبنانية (تقع على سلسلة لبنان الشرقية)، وذلك بعد أن هدأت المعارك فيها بين مقاتلي تنظيمات إسلامية سورية، وأبرزها جبهة النصرة، مع قوات الجيش اللبناني، وقد بدا الدمار واضحاً في مخيمات السوريين، خاصة لجهة الحرائق التي أتت على مساحة كبيرة من خيام اللاجئين.

وبناءً على التطورات الميدانية فقد آثر لاجئون سوريون يقارب عددهم ألفي لاجئ العودة إلى سوريا يوم الخميس الماضي، لكن السلطات السورية منعت العدد الأكبر منهم، ولم يدخل الأراضي السورية أكثر من 350 لاجيء، بينما رفضت السلطات السورية إدخال الآخرين بحجة عدم امتلاكهم أوراق إقامة ثبوتية في لبنان.

وكانت العديد من وسائل الإعلام قد أشارت إلى أن هذا المنع قد تم من الجانب السوري من الحدود (المصنع اللبناني) على الرغم من مفوضية الأمم المتحدة كانت قد رافقت اللاجئين، وذلك بغية تسهيل عودتهم إلى سوريا من خلال التواصل مع الجهات المعنية.

وذكرت المفوضية العليا للاجئين أنها موجودة على الحدود لمساعدة هؤلاء اللاجئين "الذين اختاروا العودة بملء إرادتهم".

وأشارت المفوضية إلى وجود "مشكلات إجرائية لأن عدداً من الأطفال ولدوا في لبنان ولم يتم تسجيلهم في سفارة سوريا في بيروت".

وتُعد المواجهات بين الفصائل المقاتلة السورية والجيش اللبناني هي الأولى من نوعها، وقد أدت إلى استنفار سياسي كبير في لبنان، خاصة أن العديد من الجهات السياسية والإعلامية كانت قد نبّهت خلال الأشهر الماضية إلى خطر انتقال الأزمة السورية إلى لبنان.

ويخشى العديد من اللبنانيين أن تكون أحداث عرسال مجرد بداية لاحتكاكات أخرى بين مسلحين سوريين وقوات الجيش اللبناني، خاصة أن لبنان عرف في سبعينات وثمانيات القرن الماضي حرباً أهلية كانت الفصائل الفلسطينية جزءاً رئيسياً فيها.

وحذّرت الكثير من التقارير ومراكز الأبحاث الغربية والأمم المتحدة على مدار الأشهر الماضية من حدوث اضطرابات في لبنان على خلفية تنامي عدد اللاجئين السوريين في لبنان، والذي بلغ أكثر من مليون لاجيء، بالإضافة إلى أن تدخل حزب الله في سوريا، وقتاله إلى جانب قوات بشار الأسد، قد أحدث توترات في لبنان بين الأفرقاء السياسيين، وبين الطائفتين السنية والشيعية في لبنان، وقد سبق أحداث عرسال مواجهات في طرابلس بين مسلحين لبنانيين على خلفية الأزمة السورية.

هيومن رايتس ووتش تطالب بالإفراج عن رهائن لدى الجماعات المسلحة

قالت هيومن رايتس ووتش أمس السبت إنّ على المجموعات المسلّحة غير الحكومية في سوريا الإفراج فوراً عن 54 على الأقل من النساء والأطفال الذين أخذوهم رهائن منذ بدأت هذه المجموعات هجوما عسكرياً في ريف محافظة اللاذقية منذ أكثر من عام في 4 أغسطس/آب 2013.

أفرجت المجموعات المسلّحة في مايو/أيار 2014 عن 40 شخصاً من المحتجزين لديهم بعد مفاوضات مع الحكومة السورية، ولكنها ما زالت تحتجز نساء و34 طفلاً على الأقل، وفقاً لأربعة مقاطع فيديو منشورة على موقع يوتيوب في 30 مايو/أيار. ويُظهِر كل مقطع فيديو أناساً يعرفون أنفسهم على أنهم رهائن محتجزون من قبل "غرفة المجاهدين في ريف اللاذقية".

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، "قضت العائلات سنة بانتظار التئام شملها بينما تتفاوض جماعات المعارضة مع الحكومة على مصيرهم، إنّ حياة المدنيين ليست بيادق بيد المقاتلين يساومون عليها، ويجب إخلاء سبيل الرهائن فوراً."

وكان الإفراج عن الرهائن الأربعين قد تمّ في مايو/أيار في مجموعتين، 15 شخصاً في 7 مايو/أيار و25 شخصاً في 8 مايو/أيار، كجزء من اتفاق علني بين الجماعات المسلحة والحكومة السورية. سمحت القوات الحكومية لمقاتلي المعارضة في مقابل إطلاق سراحهم بالخروج الآمن من البلدة القديمة في حمص، التي أخضعتها الحكومة للحصار. تحتجز الجماعات على ما يبدو الرهائن الباقين بنيّة إجبار الحكومة على بعض الإجراءات، بما في ذلك تبادل الرهائن بمحتجزين لدى الحكومة.

وتحدثت هيومن رايتس ووتش إلى والد اثنين من الأطفال اللذين كانا من بين الرهائن المُفرج عنهم. وقال إن ابنته أخبرته أنّ مسلحاً قتل والدتها وواحدة من أخواتها وعدداً غير معروف من النساء والفتيات الأخريات بعد ساعات من اختطافهم، وأثناء احتجازهم في قرية بلوطة. وقالت له إن خاطفيهنّ فصلوا النساء والفتيات الأكبر سناً عن الأطفال الأصغر سناً، وساقوهن إلى غرفة حيث قتلهنّ مسلح رمياً بالرصاص. وقد حصلت هيومن رايتس ووتش على أسماء 17 امرأة والفتيات اللواتي يعتقد أنّهنّ قُتلن بعد وقت قصير من اختطافهنّ من قبل مقاتلين معارضين مسلّحين في اللاذقية.

توصّلت هيومن رايتس ووتش من خلال التحقيقات إلى إن ما لا يقل عن 20 جماعة مسلحة غير حكومية منفصلة شاركت في العملية العسكرية التي بدأت في 4 أغسطس/آب 2013 في ريف اللاذقية، تحت تسميات مختلفة مثل "حملة أحفاد عائشة أم المؤمنين"، و"غزوة بارودة"، وعملية "تحرير الساحل".

قال أحد قادة المعارضة العسكرية من اللاذقية والذي يشارك في التفاوض على تبادل الرهائن لـ هيومن رايتس ووتش، إنّ تنظيم الدولة الإسلامية احتجز ما بين 110 و120 رهينة في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، كما احتجزت جماعة جيش المهاجرين والأنصار 105 رهينة، وإنّ جماعة أحرار الشام المسلحة تولّت ملف الرهائن في وقت لاحق من سبتمبر/أيلول.

كرة الثلج الداعشية.. الثمن غير الطائفي

■ حكم عاقل

تتقدم داعش في شمال العراق، خمسة عشر بلدة جديدة مع أكبر سد في العراق باتت ضمن حدود "دولة الخلافة" معلنة قسراً الولاء لآخر الأمراء المؤمنين. مسيحيو "قراقوش" أكبر البلدات المسيحية في نينوى لم ينتظروا هذه المرة أن يخضعوا لخيارات "داعش" التي سيكون أحلاها علقماً، ولم ينتظروا ليجربوا "المجرب" كما يقول المثل، ففضلوا الفرار بثيابهم التي يرتدونها فقط.

حتى قوات "البشمركة" تتراجع أما الزحف الداعشي، لتعجز حتى عن حماية نقطة تفتيش على حدود كردستان قرب أربيل. أما المالكي، فلا يزال متمسكاً بالسلطة حتى الرمق الأخير، ولو على حساب انهيار تكتله السياسي، طالما لم يردعه انهيار عراق كامل تحت وطأة الزلزال الداعشي وتبعاته، ولا يعنيه الوفاء بأي استحقاق، أقله الاستحقاق العسكري والأمني، لاسيما وأن الجيش العراقي الجديد لم يكن قد صنع في الصين، بحسب التعبير الاستهلاكي الثقافي الدارج. وهو إذ يهدد بانفتاح باب جهنم، كان عليه أن يدرك أن هذا الباب قد فتح. على الأقل، منذ لحظة قمعه للاحتجاجات الشعبية بحجة سنيّتها، لذا بات اليوم مضطرا لمواجهتها داعشياً.

تكتفي فرنسا، الحامي التقليدي لمسيحيي العالم، باحتضان مسيحيي الشرق كمهاجرين مهجّرين. ولا يعنيها هذه المرة أن يلغى الوجود المسيحي في رقعة جغرافية ما، فعراق اليوم ليس لبنان الأمس، فلا جيش عربي سوري يتدخل، تارة تحت راية قومية مطرزة بإسهامات البعثيين المسيحيين، ولا تارة أخرى تحت غطاء قوات الردع العربية. و"الجار" الإيراني بدوره لم يتدخل حتى الآن لا عسكريا ولا حتى ميليشيويا، برغم كل أصوات التحريض والتعبئة الطائفية التي أطلق لها العنان بشكل غير مسبوق، طالما أن صفقة سياسية ما لم تنضج بعد على نار المفاوضات حول الملف النووي. فضل المالكي التوسل لأميركا فأدار ظهره لنصيحة مسعود البارازاني و"ضغوط" الحلفاء الإيرانيين، ولم تجد المرجعيات الدينية لديه آذاناً صاغية، لكن أميركا القلقة من "داعش" المشرق بقدر قلقها الذي تبديه حيال "داعش" المغرب سواءً بسواء، تسارع إلى نفي ما تناقلته وسائل إعلام حول قيام طائراتها بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع لمسلحي داعش، وتصر على أن أي تدخل محتمل سيكون محدوداً. ويبدو أن تلكؤها هذا بات بحثا عن وكيل مناسب يقوم بالمهمة (المؤجلة) نيابة عنها، فهي إن وجدت هذا البديل في أفريقيا ضد النسخة الداعشية الأفريقية "بوكو حرام" تحت مسمى "قوات التدخل السريع" المؤلف من عدة دول إفريقية، فإن الجيش العراقي بات غير مرشح أميركيا للقيام بهذه المهمة طالما رأت فيه أميركا أنه لا يمثل كل مكونات الشعب العراقي، وهكذا أراد له المالكي أن يكون، وربما كانت طائفية الجيش كفيلة بتفسير انسحاب الوحدات العسكرية العراقية أمام تقدم مسلحي الدولة الإسلامية.

هُجّر مسيحيو العراق حين خيروا داعشيا، أما إيزيديي العراق فحظهم السيء أنهم وفق الفقه، الداعشي على الأقل، لم يكونوا ذميين فكان خيارهم الوحيد أن تتحول نساءهم وأطفالهم إلى سبايا وينكل برجالهم. حتى الآن لم يحرك أي طرف إقليمي أو دولي ساكنا، ليبدو أن حماية الأقليات في العراق لم تعد أولوية. بل ربما أريد لهذه الساحة، كنوع من التواطؤ غير المعلن، أن تكون ساحة صراع سني شيعي خالصة ونقية تحسم فيها المعركة الأخيرة بين "قوى الخير" و"قوى الشر" كما يراها كل من موقعه الطائفي، دون عبء أقليات مسيحية او أيزيدية أو غيرها، قد تعرقل "دعوشة" سنة العراق تمهيدا لتعميم "الداعشية" كنموذج سني عام، مما يعطي المعركة المنشودة نكهتها المطلوبة.

"داعش" تتقدم وتكبر وتتضخم انتصارا وراء انتصار، ليس فقط في العراق، بل وأيضا في شرق وشمال سوريا. فبعد الفرقة (17) ها هو اللواء (93)، ليتبقى مطار واحد كملاذ أخير لقوات النظام السوري في الرقة. ولا يزال السوريون، موالاة ومعارضة، يترقبون التحرير الموعود في خطاب القسم. لكن لا يبدو أن "صحوة" عشائر دير الزور (ولاية الخير داعشياً) وحدها كافية لإنجازه. طالما أفضت هذه المواجهة إلى انقسام العشائر نفسها بين متمرد ومبايع تبعا لموازين القوى و التوزع الجغرافي.

ويبدو أن "داعش" التي هي من المفروض أن تكون خارج التاريخ فكرياً وأيديولوجياً باتت أيضا خارج حدود الجغرافيا، أوليس مستغربا أن "داعش" تتحرك بحرية أيضا في "عرسال" الواقعة بين فكي كماشة حزب الله والنظام السوري؟ وحتى لو أُقر قانون لبناني جديد لخدمة العلم تعالت الأصوات اللبنانية المطالبة به بعد أحداث "عرسال"، فما هي ضمانات وطنية الجيش وتمثيله لكل مكونات المجتمع في مجتمع محتقن طائفياً؟. قد تحمي الجيوش الأوطان لكن من يحمي الجيش من الطائفية؟ وسواء كان المقصود من "عرسال" ومجريات أمورها جر المنطقة إلى لبنان أم جر لبنان إلى المنطقة، ففي الحالتين تستكمل كرة الثلج الداعشية تدحرجها طاوية التاريخ والجغرافيا في آن معا.

هل هي الرسالة ذاتها؟ وهل يبدو أن السحر قد انقلب على الساحر في سوريا والعراق ولبنان معا، وكأننا مع أمام قصة الذئب والراعي الكذاب؟ أم أن تدحرج كرة الثلج الداعشية ما هو إلا نتيجة طبيعية للإخفاق في اللعب على الورقة الطائفية وسياسة "حافة الهاوية" التي اعتادت أنظمة وتنظيمات في المنطق ممارستها؟ وهل "داعش" مجرد نتيجة تواطؤ دولي يتخطى الإرادات الإقليمية؟ أسئلة قد لا تحسم إجاباتها اليوم، وإن كان من الممكن استشرافها، وبانتظار الغد، على شعوب المنطقة أن تدفع الثمن الذي لا يعترف بالاعتبارات الطائفية، ولا أي اعتبارات من نوع آخر، فالثمن حتما ليس طائفياً.

معاذ الخطيب والطريق الثالث

■ فيكتوريوس بيان شمس

أطل الرئيس السابق لـ "الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" أحمد معاذ الخطيب في 27/ تموز/ 2014 عبر شريط تسجيلي لمدّة ربع ساعة بطريقة تذكّر بالطريقة الترويجية التي اعتمدها باراك أوباما ومنافسيه في حملاتهم الإنتخابية 2008 – 2012، ناقش خلالها خمسة بنود، منطلقاً من أن هنالك ثلاثة مشاريع تتصارع في سوريا: "أولاً المشروع الإيراني، وثانياً مشروع بعض الدول الخليجية، وثالثاً مشروع القاعدة".

يبدو التسجيل الذي أطل من خلاله الخطيب وكأنّه يمهد لطرح مبادرة جديدة، وجاء كلام الخطيب بعد عدّة تقارير إعلامية، ومقالات، ومقالات مضادّة لبعض أقطاب "المعارضة" تتحدّث جميعها عن عمليات فساد ووصاية واستئثار بالمواقع والمناصب داخل "الائتلاف الوطني"، ليس آخرها مثلاً فضيحة الـ (400 ألف) دولار التي صرفت في الحملة المضادّة للحملة الانتخابية لبشار الأسد "سوا" والتي لا يعرف على وجه الدقّة أين صرفت وكيف. يأتي هذا في وقت بدا أن شعبية "الائتلاف" بدأت بالتراجع بعد أن فشل في تحقيق أي إنجاز حقيقي للثورة، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى العسكري، أو الخدمي، أو غيره. كما بدا أن "الائتلاف" الذي اعتبر "الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري" والذي أعلن أن "لا تفاوض مع النظام" منذ بداية تشكّله، جنح أكثر من مرّة للتفاوض، والتي كان آخرها "جنيف 2" كانون الثاني 2014. مُني المؤتمر بفشل ذريع، حيث اعتبر فيه وفد النظام أن لا سيطرة "للائتلاف" على مجريات الأمور على الأرض، فالجبهات الداخلية موزّعة بين عدّة تنظيمات لا تجمعها أي قيادة مركزية. والحال أن "الجيش السوري الحر" تشكّل منذ بدايته بطريقة لا مركزية، وإن حاول بعض الإعلام تصويره غير ذلك، فإن المتابع يعلم أن هذا الجيش لم يتأسّس بقرار سياسي من أي جهة، بل من المنشقّين عن جيش النظام الذين رفضوا توجيه سلاحهم إلى صدور المدنيين، إضافة للمدنيين الذين أجبروا على حمل السلاح دفاعاً عن مناطقهم بعد عمليات الاقتحام التي كانت تُنفّذها قوات النظام في بداية الأحداث، بما يُذكّر تماماً بما يفعله الجيش الإسرائيلي في المناطق التي يحتلها، قتلاً، واعتقالاً، وتنكيلاً دون رادع أو حساب.

عدّة أوّليات حاول "الائتلاف" تثبيتها منذ نشأته، تذكّر بشكل هزلي بمؤتمر الخرطوم 1967: "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف"، لكنه سرعان ما أعاد النظر فيها مراهناً على الذاكرة الجمعية القصيرة للشعب السوري، وعلى عدم ثقة الشعب بفصائل "المعارضة" الأخرى، والتي يعتبرها أقرب إلى النظام من الثورة، وهذا ما يضمن له تفرّده باتّخاذ القرارات.

هذه الشعارات مضافاً إليها اعتباره "الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري" في استعارة من "منظّمة التحرير الفلسطينية"، وهي استعارة جاءت في سياق زمني مختلف تماماً، رغم التماثل في الأداء لجهة القبول من حيث المبدأ بالحلول التسووية بعد مراحل من الحروب الطاحنة، والتي قد توقف القتل، لكنها بالضرورة ستنقذ القاتل.

ما الذي يريده "الائتلاف"؟ هل يريد إسقاط النظام فعلاً؟ وما الذي يريده أحمد معاذ الخطيب بعد هذا الطرح الذي قدّمه؟

يعلم "الائتلاف" أن الحل ما عاد حلاً داخلياً صرفاً، بدليل تعبيره هو ذاته عن مصالح وتوازنات دولية وإقليمية، تبقي الحال على ما هو عليه في الوقت الحالي على الأقل. ولعل التقارير الإعلامية الأخيرة، سواءً السورية منها، أو الدولية، تُفسر ما يجري إذ تجمع على مسألة مهمّة واحدة، وهي أن أسباب تخلّي أعداد كبيرة من المقاتلين عن "الجيش السوري الحر" وانضمامهم لـ "داعش" أو "جبهة النصرة" أو فصائل أخرى، سببها الأساس انعدام التمويل لهذا الجيش الذي كان من المتأمّل أن يكون نواة جيش وطني بديل عن جيش النظام في المستقبل، هذا ما عبّر عنه الخطيب بإطلالته الأخيرة إذ قال: "هناك مصالح جزئية ومعارضة مرتهنة". بالمقابل، ولأن الخطيب يعلم ذلك جيداً بحكم موقعه السابق على رأس هذه المؤسّسة، يُستشفّ من حديثه وكأنّه يقدّم طرحاً جديداً يفترضه صاحبه أنّه متمايزاً عندما قال: "إن بقي هذا التناطح بين طرفين، وكل طرف مرتبط بمشروع إقليمي أو أممي فلن نصل إلى نتيجة أبداً"، وهذا يعني أنّه يلمّح لخيارٍ ثالث، وهو ما يطرح السؤال من جديد: ما هو هذا الخيار، وما مقوّماته؟ وعلى من يُراهن؟ على الشعب؟ أم على جهات أخرى؟

في أواسط أيار/ 2014، التقى وزير الخارجية المصري نبيل فهمي وفداً سورياً "معارضاً" ضم أحمد معاذ الخطيب، ووليد البني، وهيثم مناع، وغيرهم. قيل وقتها أن اللقاء كان بناءً على رغبة الجانب المصري بتكوين رؤية عن الأزمة السورية. ربّما يكون هذا صحيحاً، لكن هنالك قاسم مشترك يجمع هذه الشخصيات يتعلّق بالأساس بآليات الحل، فالكل متّفق على إنهاء الأزمة، لكن كيف؟.

في عدديها 2230 و 2241، كشفت جريدة "الأخبار" اللبنانية عبر ما كتبه سامي كليب عن دور لمحمود عبّاس رئيس السلطة الفلسطينية، والذي يعمل على إنجاز تسوية، أكثر ما يُلفت النظر فيها، علاقته القوية بهيثم مناع من جهة، و بشار الأسد من جهة ثانية. حضور محمود عباس صاحب الباع التفاوضي الطويل مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، يؤشّر في هذا السياق إذا ما رُبط بلقاء الخطيب وزملائه مع وزير الخارجية المصري بعدها بأسابيع قليلة، إلى أن الحل تسووي بامتياز. مع العلم أن كل الاقتراحات ومشاريع المبادرات السابقة كانت تصطدم بعقبة رئيسية واحدة: تنحّي بشار الأسد.

بعد كل هذا يصبح من المنطقي افتراض، أن الشريط التسويقي المسجّل والذي يفترض صاحبه أن هنالك طريقاً ثالثاً متمايزاً لحل الأزمة ("محور تفاوضي وسياسي")، هو اجترار لنهج "الائتلاف"، يأتي إمّا في سياق تعبئة الفراغ إذا ما انهار "الائتلاف"، أو أن هنالك حل يُدرس في مكان ما، يأخذ بعين الاعتبار بقاء بشار الأسد، وتطعيم نظامه ببعض الشخصيات "التسووية" المقبولة شعبياً.

المرأة السورية: معارك صدامية أسفل مناطق الصدام

علاء الدين زيات

بين الحين والآخر ينشر مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي صوراً من اربعينات وخمسينات القرن الماضي لأنشطة مجتمعية سورية نسائية تبين بوضوح بعضاً من مظاهر تلك الفترة، والأثر "لإيجابي" للفرنسة الجزئية التي لم تكتمل في سوريا، وتم قطعها على أعتاب الجلاء .

أنشطة من نوع مظاهرات لنساء أغلبهن بملابس عصرية ودون أغطية للرأس ، ونشاطات رياضية وكشفية ، موهوبات ، ومبدعات وكاتبات ، وحتى صور الجدات أو صور حفلات الزفاف القديمة ذات النكهة العصرية ، وأغلب التعليقات تكون للمقارنة بما هو حاصل اليوم حول انحسار دور المرأة في المشاركة العامة، وارتفاع معدل الحجر على حركتها، ووصولاً الى الاقامة الجبرية في المنزل تحت سقف دولة "الخليفة" كنهاية مطاف نضالها التحرري .

في نكهة البكاء على الأطلال تلك ثمة جوانب جديرة بالتفحص، وفي الموضوع ذاته كمقارنة بين مرحلتين بفاصل يقارب ستين عاماً جوانب أخرى على درجة مختلفة من الأهمية :

١- لم يكن التطور "المديني" الذي قام به الفرنسيون يرتدي طابع الخطة التحديثية لبنية المجتمع، فهو أولاً ضيق الأثر ينال مناطق محددة "مدن كبرى"، كما أنه كان أقرب للعدوى المنقولة منه إلى خطة .

2 – الريف الذي كان مصدر الاضطرابات الرئيسية بسبب تركيبته السكانية وأثر التهميش عليه لم تنل من طقوسه الاجتماعية أية تغييرات جوهرية، بل بقي ابناً وفياً لتراثه، وهو تراث متنوع، تختلف فيه درجة ومكانة المرأة الاجتماعية ما بين شرق البلاد وجنوبها وساحلها ، ولكن الإجماع كان كلياً حول مفهوم المرأة "الضلع القاصر".

3- قوى الفعل السياسي اليسارية، والتي قدمت قضية المرأة كواحدة من مهماتها النضالية، واستطاعت دفع وجوه قليلة لتكون حاملة للواء هذه القضية، ارتهن تصورها العام للمكتسبات والضرورات وفق عقلية نسخ التجربة ولصقها على واقع المرأة السورية. كانت حلول هذه القوى ومشروعها التحديثي يزيد عزلتها عن مجتمع يقدم مشكلاته بخصوصية وتشابك، إن خصوصية التاريخ – الإثني – الطائفي – المناطقي كانت أكثر ملموسية وتأثيراً لمقاومة وصفات جاهزة تفكر بالحل من أعلى لأسفل.

4- على صعيد مؤسسة الحكم (أقله لنصف قرن مضى) قدمت "ثورة" آذار بدورها نموذجاً متأثرا بتركيبة مختلطة بين الغرب والشرق، وإن كانت على تذبذب بينهما إلا أن نموذج الدولة السوفييتية كان أوضح نهايات القرن الماضي ثم التطور الكبير الذي جعل الاستهلاك عماد النشاط الاقتصادي انسحب أثره على قضية المرأة ، أما قضية التحرر الذهني (للمرأة والرجل على السواء) فلم تغادر شكليات التمثيل والكوتا وتحديث بعض القوانين والتمسك بأخرى مذلة مع تراجع ملموس في العقد الأخير تحت حجة استقطاب التيار الاسلامي المعتدل، ومنحه فرصة لتقديم خطاب هو الآخر متأرجح بين الحرية والعبودية لخضوعه للنص أو السياسة أو كليهما معا .

5- إذن هذا الحنين لصور الماضي "المضيء" وإجراء المقارنات مع ماكنة الصلب والرجم بالحجارة هو من باب الفجيعة المبتذلة، وليس من باب التوصيف العلني الدقيق، إنه حنين العجز عن اختراق هذا الموضوع التحرري، ودفعه ليكون شأناً عاماً لافتاً ومحفزاً، وهو انشداه تحت حالة الصدمة التي فجرتها مشاهد لا تختلف في عسفها عن واقع التبعية القديم للمرأة من حيث الجوهر ، بل تختلف من حيث حدة الإجراء ووحشيته، وقدرته على فضح شكلانية التعاطي مع هذه المسألة حين عزلت عن وسطها المنتج وهو ثنائية تاريخية / دينية عميقة.

سوف يكون السؤال التالي مفتاحياً : في واقع ما وصلت إليه الأحداث في سوريا هل تقدمت القضية النسائية لتصير أبرز في واجهة العرض ؟.

وهل عَلت نبرة التحدي والتفكير باقتناص الفكرة ؟.

وان لم يكن الجواب بنعم فكيف يمكن دفعها لتكون اليوم أنانية وتستثمر فرصة تاريخية بما يحقق عبوراً أفضل لإبرازها كمنعطف لازم؟.

يبدو أن مسؤولية كبيرة وقعت على نساء سوريا ، ليس عبر السنوات القليلة الماضية فقط ، بل عبر جميع جوانب الأزمة المجتمعية المزمنة بجانبيها الاجتماعي والاقتصادي ، كانت أعلى دائما من حيث الواجبات مقابل درجة منخفضة جداً من حيث الحقوق، ويتساوى ذلك العسف في السلوك السياسي والقانوني والثقافي والروحي، وقطعاً على ثنائية العلاقة بين المرأة والرجل.

يجري تمزيق كبير اليوم لبنى المجتمع بعضها الواضح مرٌ وقاس، وله انعكاسات مديدة، ستكون واحدة من مهمات العمل لسنوات من أجل القبض على مفرزاتها الضارة ، وأيضا في الوقت ذاته يجرى تفكيك العديد من البنى الذهنية في الممارسة والنظرة والموقف الاستباقي للقضايا ، وهي معارك صدامية أسفل مناطق الصدام. هذا التفكيك سيكون إيجابياً بما لا يقاس على مستقبل البلاد، كلما تعمقنا بصبر وموضوعية في إنتاج البدائل، وهذه الجبهة المفتوحة من عمليات الهدم والبناء، والتي نفقد كثيراً في ظروف الطوارئ التي نعيشها القدرة على تمييز أولويات تسمح بجدول مهام مناسب، ولكن قضية النساء بكل تاريخها المؤلم تبدو اليوم واحدة من القضايا اللافتة، والتي تتقدم أماماً لتحتل مساحتها اللازمة على واجهة المشكلات .

نعم نعيش حالة طوارئ عامة ، وفيها بالعمق حالة طوارئ اجتماعية ، وجرت وتجرى ألوف حالات إعادة النظر بسنوات الماضي ، وبالعلاقات الأسرية ، وتسد ألوف الأمهات والفتيات العجز الحاصل في العمل ومصادر العيش ، وتتراكم حالات طلاق غير مسبوقة في تاريخ الأسرة السورية ، وامتهان أعمال كانت محرمة وأخرى مرفوضة اجتماعيا ، كل هذه الخضة الزلزالية ليست إلا تعبيراً عن إزمان الواقع الاجتماعي السوري وحاجته الكبرى اليوم لكسر البنى الساكنة فيه.

لا يمكن تخيل أن حدة من نوع الرجم لن تجد ردود أفعال من شاكلة رجم الرجم، وتفنيده، والذهاب أبعد في اسقاط كل الهويات الفرعية، واستعادة الكثير من منطق الإنسان الفرد الحر المستقل عن التصنيف الضيق، وبهذا يمكن القول بلا تشكيك كبير إن لقضية نساء سوريا الفرصة الكبرى أن تمر عبر مجرى الآلام الحالي إلى ضفة مختلف كلياً تسقط فيه ثنائية الأسرْ الموروثة ، وتفتح أفقا آخر لكسب قوة نصف المجتمع من أجل التغيير.

انحرافات المعارضة والحاجة إلى معايير

ياسر بدوي

عند البحث في الأزمة السورية ، تتباين التوصيفات و تختلف الرؤى، وتتناقض تصورات الحلول للخروج من متاهات الكارثة التي حلت في أرض الشام ،فكل فصيل يقيم على هواه ووفق تصوراته ، وداخل الفصيل تتعد التقييمات بتعدد أفراده ، وهذا شيء إيجابي يمهد للتعددية السياسية ، وحق طمح إليه السوريون (حق التعبير عن الآراء و المعتقدات) لكنه يحتاج و يحتاج معه هذا الحراك الكبير و الواسع إلى معايير يتم القياس عليها ،ولا بد من تفكيك الطلاسم المتداخلة ما بين النظام والمعارضة والثورة ، وبين الدولة و النظام، وبين المعارضة و الثورة .

لا يمكن تجميل إجرام النظام و تسمية سلوكه أخطاءً ،لكن يمكن إطلاق وصف الأخطاء على سلوك المعارضة و الثورة ، وهذه الأخطاء و الانحرافات تحتاج إلى تصحيح عن طريق توصيفها، ووضع المعايير العامة التي تنسجم وطموحات السوريين و تجارب الأمم و الشعوب و تطور المجتمعات .

كثرت الأخطاء والانحرافات لقضية عادلة و محقة ، وباتت معروفة للنخب السياسية و الثقافية ، لكن لا معالجة لها بسبب غياب المعايير التي تجعل الانسان يرى من خلالها ويحتكم لها ، الانحرافات هي :

العسكرة والاستمرار في العسكرة و التعويل عليها في الحل . بكل تأكيد ليس المقصود حالات الدفاع عن النفس المشروعة التي تعني حماية المدنيين و حماية الثورة السلمية التي تعني التعبير عن مطالب الشعب .

الطائفية التي أوقع النظام فصائل و قطاعات فيها ،عبر الترويج لها ، وبث الكم الهائل من الصور و المقاطع المتحركة عن هولها ، وجعلت قطاعاً كبيراً من الشعب السوري يحجم عن المشاركة في الثورة ، بل أخذته هذه الصور إلى الدفاع عن النظام .

الإرهاب، و هو الطامة الكبرى التي اشتغل عليها النظام بحرفية بالغة، و أخرج مخزونه التاريخي من معرفته بهذا الجانب و دوره في تصنيع الارهاب و تسويقه من أجل القضاء عليه. هذا الانحراف الخطير الذي أوقع الثورة في مطبات النظام الكبرى وهذه الحالة المهملة ، بل التي يتم دعمها و هي تصب في خدمة النظام .

يصعب تبسيطها وإنكارها ، أو لصقها بعمالة النظام ،هي حالة شجعها النظام، لكنها موجودة و تحتاج للمعايير من أجل فض المتطلعين نحوها والمراهنين على خلاصها ، والمعايير هنا ذات منحيين، الأول منحى المعايير الدينية ، والثاني معايير عامة تتعلق بالإنسان وحقوقه ، و المنحيين غائبين من حيث المعالجة الجادة .

الإعلام الذي لعب الدور الأبرز في تكريس و ترويج هذه الانحرافات يحتاج إلى معايير ، وهذه المعايير مستمدة من تطوره وقوانينه وأعرافه ومواثيق الشرف الإعلامي التي تحكمه ،وبالتالي تمنع هذه المعايير من بث صور الدم و الرؤوس المقطوعة والصور السيئة التي تبث عن الشعب السوري ، وتبيح هذه المعايير احترام الرأي العام، و اطلاعه على ما يحدث بكل شفافية، و مخاطبة أهدافه الكبرى التي أعلن ثورته من أجلها، ودفع كل هذه التضحيات غير المسبوقة في التاريخ الذي نعلم .

يدعي كثير من الثوار و ممن يدعون أنهم ثوار و معارضون قبل الثورة، والمعلمون و المتنبئون أحقيتهم في رمي الاتهامات جزافاً، و توزيع الوطنية على الشخصيات التي تعجبهم ، والخيانة و عمالة النظام جاهزة للمختلف ! وهذه ظاهرة طفيلية على الثورة لكنها منفلتة من عقالها، و بالتالي لا بد من صياغة المعايير التي تجعل من يستمعون لهؤلاء لا يتأثرون بسمومهم ، وهذه المعايير تنطلق من فهم أهداف الثورة و سبل تحقيقها ، عندها لا يصبح من انشق عن النظام متأخراً وعميلاً ، و عندها يصبح العامل في الدولة ليس أجيراً عند آل الأسد ، ومن كان يدافع عن سياسات ومبادئ صحيحة و شوهها النظام بوقا وانتهازيا ، و تمنع بذات الوقت الأبواق من التقاط الشعارات المرفوعة المزاودة بها ، لأن المعايير تعري و تفضح، و أهم من هذا ترسم معالم الطريق.

المعايير الدينية بعضها ملتبس التفسير، و البعض الآخر واضح، وفي جميع الحالات لو طبقت المعايير لما شاهدنا هذه المشاهد التي تنافي تماماً مع المعايير الدينية ، في القتل و التكفير و تقسيم المجتمع أفقياً ، النصوص واضحة لا تحتمل كل هذا الجهل و التجهيل ، في القرآن لا نصوص تبيح ،بل تحرم (من قتل نفساً بغير حق كأنما قتل الناس جميعاً) وحالات القتال لا تجوز إلا في حالات الدفاع عن النفس لرد الاعتداء ، وحتى جهاد الطلب في هذا الاطار، و نشر الدين بالدعوة و نصوص حازمة بعدم الإكراه في اعتناق المعتقد، و في فتاوى العلماء يجمع الأئمة الثلاث و يخالفهم الشافعي فقط بعدم جواز قتال أرض الكفر طالما أبواب الدعوة متاحة، و لا يجوز قتال الكفار إلا في حالة رد العدوان .وسيرة الرسول الكريم أنه لم يكره أحد ، وعندما أرسل كتابا إلى المقوقص عامل الروم على مصر يدعوه إلى الإسلام قال له إننا لا ننهاك عن دين المسيح عيسى بن مريم بل نأمرك به ، و في تكفير أهل الكتاب النصوص واضحة في الكتاب و معانيها لا تحتمل التأويل ، فكيف تم التجهيل «منهم قسيسين و رهابنا تزرف منهم الدموع ، لا خوف عليهم و لا هم يحزنون» ، ولهم أجرهم عند ربهم ، وحتى القسم الشرير وجبت مجادلته بالتي هي أحسن.

المعايير الثورية تنطلق من الأهداف ، ومن العام أي الأغلبية و مصالحها ، و الثورة تغيير الواقع الفاسد وإحلال قيم الخير و العدالة ، فكيف تسللت القيم السلبية التي تضع الناس كلهم على مذبح التخوين و النيل من سمعتهم ؟ و لماذا لم تعصم القيم الثورية الناس من الحاجة والفاقة و القهر و الذل ، ولم تعصم أصحاب النفوس الضعيفة و الأشرار من السمسرة الثورية؟ .

المعايير واجبة في شتى المجالات، ولعل البداية في سلم الأولويات تقودنا إلى طرح بديهيات غائبة أو مغيبة، مثل معايير الصدق، فهل تحتاج إلى حوار و اختلاف حولها، والالتزام بالمواعيد هل يحتاج لنظريات ، وفي فقه الأولويات فإن الأهم هو تلبية الاحتياجات قبل الترفيه، خاصة في زمن الثورة.

إن المعايير تتبدأ من كلمة صدق، و التزام بموعد يضرب ، وتنتهي بصياغة عقد اجتماعي كامل لوطن، ولعل المعيار الأهم و الشاق يكمن في المقدرة على وضع المعايير، التي ستصبح قوانين وأعراف ، وهنا مسؤولية المثقف و الأكاديمي و الباحث والنخب الاجتماعية ؟

العراق: أمريكا تدخل على الخط بتوجيه ضربات جوية ضد «داعش»

البديل– واشنطن (رويترز):

أثار تقدم دولة «الخلافة» في العراق إلى مناطق جديدة، وتهجيره المسيحيين والإيزيديين، وسيطرته على سد الموصل، وآبار عديدة للنفط، مخاوف من تشظي العراق، خاصة في ظل حالة الاستعصاء السياسي التي يشهدها العراق، وزادت تلك المخاوف بعد اشتباكات دارت الأسبوع الماضي بين قوات «داعش» والبيشمركة (قوات إقليم كردستان)، حيث يهدد «داعش» أمن الإقليم الذي كان أكثر المناطق أمناً في العراق على مدار السنوات الماضية، وقد أبدت العديد من المؤسسات النفطية العاملة في كردستان العراق مخاوفها من الاستمرار في العمل في ظل الأوضاع الحالية.

وعادت الولايات المتحدة الأمريكية لتدخل على خط التدخل في العراق من جديد، وذلك عبر توجيه ضربات جوية إلى مقاتلي تنظيم «داعش» في محاولة للحد من قوة التنظيم، ويأتي هذا التدخل في أبرز أهم جوانبه نتيجة لمراجعة الإدارة الأمريكية لسياساتها في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إنه يرغب في بحث توسيع استخدام الضربات العسكرية في العراق لصد المتشددين الإسلاميين، لكن يجب على القادة السياسيين في العراق أولا أن يتوصلوا إلى سبيل للتعاون فيما بينهم.

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز يوم الجمعة الماضي عبّر أوباما عن أسفه لعدم بذل المزيد لمساعدة ليبيا، وعن تشاؤمه حيال فرص السلام في الشرق الأوسط، ومخاوفه من أن تغزو روسيا أوكرانيا وشعوره بالإحباط من إحجام الصين عن تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة.

وأجاز أوباما يوم الخميس الماضي للجيش الأمريكي تنفيذ ضربات جوية ضد مقاتلي الدولة الإسلامية في شمال العراق في عملية محدودة تستهدف منع ما وصفه «بإبادة جماعية» محتملة لأقلية دينية، وأيضا لحماية المسؤولين الأمريكيين الذين يعملون في العراق.

لكن في المقابلة قال أوباما إن واشنطن قد تفعل المزيد لمساعدة العراق في صد التنظيم المتشدد.

وذكر أوباما في المقابلة التي نشرت نيويورك تايمز مقتطفات منها على موقعها الإلكتروني «لن نسمح لهم بإقامة خلافة بصورة ما في سوريا والعراق، لكن لا يمكننا فعل ذلك إلا إذا علمنا أن لدينا شركاء على الأرض قادرون على ملء الفراغ.»

وأثنى أوباما على مسؤولي إقليم كردستان شبه المستقل في العراق لأنهم «عمليون» و«متسامحون مع الطوائف والأديان الأخرى»، وقال إن الولايات المتحدة تريد تقديم المساعدة.

وأضاف «لكن ما أشرت إليه هو أنني لا أريد أن أقوم بدور القوات الجوية العراقية.»

ويواجه أوباما انتقادات متزايدة لإحجامه عن الخوض في قضايا شائكة في السياسة الخارجية.

لبنان: عودة الحريري لتقوية الاعتدال السني في وجه التطرف

بيروت (رويترز):

عاد رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سعد الحريري إلى بيروت يوم الجمعة الماضي للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام في زيارة ينظر لها باعتبارها ترسيخاً لزعامته للطائفة السنية بعد توغل عنيف من المتشددين الإسلاميين.

وكان الحريري أكثر الساسة السنة نفوذاً في لبنان يعيش متنقلا بين فرنسا والسعودية منذ 2011. وكان قد غادر لبنان بعد أن سقطت حكومته إثر استقالة وزراء جماعة حزب الله وحلفائها.

ودون إعلان مسبق وصل الحريري إلى السراي الكبير مقر الحكومة اللبنانية في بيروت ، وعلت وجهه ابتسامة كبيرة لدى دخوله السراي. والتقى برئيس الوزراء تمام سلام.

وقال الحريري في تصريحات لمسؤولين من كتلة المستقبل –كتلته السياسية– نشرها مكتبه : «لقد عدت إلى بيروت اليوم بعد غياب استمر ثلاث سنوات وأربعة أشهر كانت بمثابة أقسى عقوبة لي في حياتي والعودة هي أهم مكافأة لي.»

وعبر ساسة وشخصيات عامة عن أملهم في أن تسهم عودته في استقرار لبنان الذي يعاني من أعمال عنف فضلا عن المأزق السياسي الناجم عن فشل الساسة المنقسمين عدة مرات في انتخاب رئيس جديد للبلاد.

وكان الحريري قد أعلن هذا الأسبوع أن السعودية ستقدم مساعدات عسكرية بقيمة مليار دولار لمساعدة قوات الأمن اللبنانية في قتال متشددين إسلاميين.

ووجه الحريري الشكر في أول تصريحات تفصيلية منذ عودته للملك عبد الله بن عبد العزيز على الهبة السخية التي قدمها للبنان والتي «فتحت طريق العودة إلى بلدي الحبيب.»

واجتمع الحريري بوزير الداخلية نهاد المشنوق، وكذلك السفير الأمريكي ديفيد هيل. وحظي الحريري بتأييد شخصيات بارزة أخرى من بينها البطريرك الماروني بشارة الراعي، ورئيس مجلس النواب الشيعي نبيه بري.

وتأتي عودة الحريري للبنان عقب توغل عنيف من قبل المتشددين الإسلاميين الذين عبروا من سوريا واستولوا على بلدة عرسال السنية في شمال شرق البلاد. وانسحب المسلحون من البلدة يوم الأربعاء الماضي بعد معارك استمرت خمسة أيام مع الجيش اللبناني.

ومع امتداد نفوذ الجماعات الإسلامية السنية المتشددة في سوريا والعراق استقبل اللبنانيون وصول الحريري بارتياح إذ كانوا يرون أن غيابه ترك السنة عرضة لتأثيرات المتشددين.

وتتزامن عودته مع علامات متزايدة على قلق في السعودية من تحركات تنظيم الدولة الإسلامية. وقال الحريري في تصريحاته لأعضاء تيار المستقبل « إن دور تيار المستقبل هو حماية الاعتدال ومنع التطرف من التمدد والانتشار.»

وقال وليد جنبلاط إن عودة الحريري «إيجابية للغاية، ووجوده في مواجهة المتشددين مهم للغاية». وقال مايكل يانج وهو معلق سياسي إنه منذ غادر الحريري «تشكل فراغ داخل الطائفة السنية».

ضوء على تطور أفكار الحداثة السياسية

د. عبد الله تركماني (*)

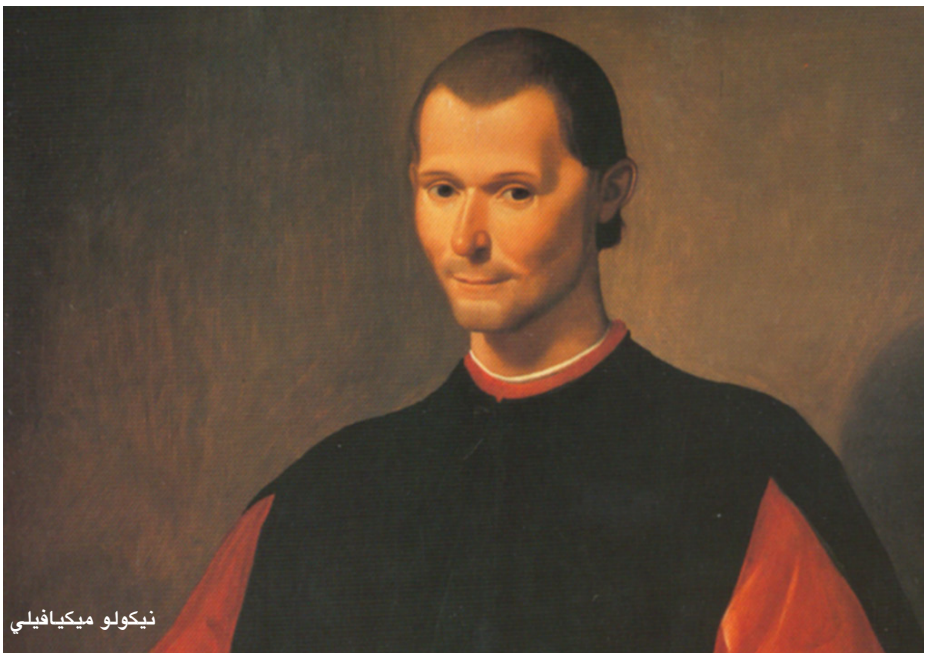
نيكولو ميكيافيلي

إذا كانت مشاغل الفكر السياسي، في التاريخين القديم والوسيط، البحث عن أفضل الأنظمة السياسية الممكنة، حسب أرسطو، وعن «المدينة الفاضلة» حسب أفلاطون والفارابي، فإنّ الفكر السياسي في التاريخ الحديث كان همه البحث، لا عن أعدل الأنظمة وأكثرها مطابقة للفضيلة، بل عن شروط ممارسة السلطة وإمكانية وشروط ممارسة السياسة بالذات.

وبهذا المعنى، يمكن أن يُعد مكيافيلي (1469–1527) الأب المؤسس للحداثة السياسية. فمؤلف "الأمير" كان معنياً، بالدرجة الأولى، بتقنيات السلطة. ومع مكيافلي تجردت السياسة من كل تبرير لاهوتي، وبذلك فقد بات في مقدورها، وقد تجردت من أرديتها الدينية والأخلاقية، أن تقوم بقراءة مباشرة لنفسها. إذ أمسى في الإمكان إخضاع السياسة للتحليل الموضوعي والعلمي، وبالتالي النقدي.

وقد يكون توماس هوبز (1588–1679) هو المتابع الأكبر للتشاؤمية المكيافلية في القرن السابع عشر، فهذا الفيلسوف السياسي الإنكليزي انطلق أيضاً من "شرّية" السياسة و "شرّية" الإنسان نفسه. فبما أنّ "الإنسان ذئب للإنسان" فلا مناص من التدخل الدائم للسلطة السياسية، بالإكراه والعنف عند الضرورة، للحؤول دون تحوّل المجتمع إلى مسرح لـ "حرب الجميع ضد الجميع". فالدولة، والدولة القوية وحدها، هي المؤهلة لتحويل المجتمع الطبيعي الوحشي إلى مجتمع مدني حضاري. وصحيح أنّ هوبز تحدث عن عقد اجتماعي يعقده الأفراد، فيما بينهم بالتراضي، لتفويض من ينوب عنهم في حكمهم، ولكنّ هذا العقد هو في جوهره عقد خضوع، يتنازل الأفراد، بموجبه، عن حقوقهم مقابل الأمان الذي يوفره الحاكم لأشخاصهم وممتلكاتهم.

أما جون لوك (1632–1704)، وهو صاحب كتاب "مقالتان في الحكم" (1690)، فقد قلب الإشكالية، فعنده أنّ العقد الذي يؤسّس الدولة هو بالتراضي بكل معنى الكلمة، غايته تنظيم العقوبات التي تطبقها سلطة الدولة، بحق كل من يعتدي على أمن الأفراد وممتلكاتهم. ومن ثم فإنّ من حق الأفراد أن يسحبوا ارتضاءهم العقد حالما يخلُّ الحكام بواجباتهم. وعلى عكس دولة هوبز الاستبدادية والمطلقة، فإنّ دولة لوك ليبرالية ومحدودة، فالمطلوب من الدولة أن تتدخل بأقل قدر مستطاع حتى لا تتحول هي نفسها إلى "تنين" يبتلع المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، كان لوك أول من نظّر لمبدأ فصل السلطات، للحد من سلطة الدولة. كما طالب بفصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية، وبذلك كان أول منظّر للعلمانية.

أما شارل مونتسكيو (1689–1755) فهو مؤسس الفكر الدستوري الفرنسي، فقد عاد إلى فكرة فصل السلطات، ضماناً لديمقراطية الدولة ولحرية المواطنين، وتقدم بنظريتين: نظرية "الفصل العمودي" ونظرية "الفصل الأفقي" للسلطات، فعمودياً ينبغي أن تتمايز مؤسسات المجتمع المدني وأن تحافظ على استقلالها النسبي، كممثلة للأمة، تجاه السلطة السياسية. وأفقياً ينبغي أن تتمايز سلطات الدولة إلى ثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، تداركاً لاحتمالات التملك الاستبدادي للسلطة.

لقد أرسى مونتسكيو أساس نظرية فصل السلطات، ووجدت آراؤه الدستورية تطبيقها الواضح في الدستور الفرنسي (1791)، وتناقلتها معظم النصوص الدستورية فيما بعد.

وعاد جان جاك روسو (1712–1778) أدراجه بالفكر السياسي إلى ما ينبغي أن يكون، لا إلى ما هو كائن، ولهذا الغرض ألّف كتابه «في العقد الاجتماعي»، فأعاد صياغة فكرة «العقد الاجتماعي » من جديد. فالعقد الاجتماعي عنده عقد حرية، فهو شكل الاجتماع السياسي، يوحد الأفراد الأحرار في إرادة عامة واحدة، وبخضوعهم لها إنما يخضعون لأنفسهم ويبقون أحراراً كما من قبل. فالخضوع للقانون الذي ينظمه العقد، هو بعينه الحرية. ولكنها الحرية العاقلة «حرية المواطن التي تقف حيث تبدأ حرية الآخرين».

أما فولتير (1694–1778)، فقد فضل نظام «الاستبداد المستنير»، أي النظام الذي يحتفظ فيه الملك بجميع السلطات، لكن بشرط أن يطبق مبادئ التنوير «الملك الطيب، المتشبع بالأفكار النيّرة، هو خير هدية تقدمها السماء إلى الأرض». والعقل عنده أساس المعرفة، كما أبرز أهمية الحرية والمساواة في حياة الإنسان، فأن «يكون المرء حراً، وأن يكون مساوياً للجميع، هي الحياة الحقة، حياة الإنسان الطبيعية. وكل حياة أخرى لا تعدو كونها خدعة حقيرة، يؤدي فيها أحدهم شخصية السيد والآخر دور العبد».

بينما عاد عمانويل كانط (1724–1804)، كبير فلاسفة ألمانيا في القرن الثامن عشر، إلى فكرة هوبز عن كون حالة الإنسان في الطبيعة حالة أنانية وعنف وحرب، ولكنه بدلاً من أن يعارض الحالة الطبيعية بدولة السلطة المطلقة، عارضها بسلطة القانون. فالقانون يفترض بالفعل أنّ البشر، كما يصورهم هوبز، أشراراً، ولكنه يرغمهم على أن يسلكوا مسلك الأحرار. وبهذا المعنى، يمكن للقانون أن يحكم حتى "شعبا من الشياطين". كانط كان مفكراً كونياً، ومعه أخذ تعبير "دولة القانون " كامل دلالته، كدولة للحق والقانون والسلم والعقل والحرية.

أما الكونت سان سيمون (1760–1825)، ملهم العصر الصناعي والأب الروحي لـ "الاشتراكية الطوباوية"، طعن في المقاربة السياسية الخالصة للدولة، واقترح صيغة بديلة من طبيعة اقتصادية – اجتماعية، فمع الثورة الصناعية، لم تعد السياسة هي التي توجه التاريخ، بل الاقتصاد. ومن ثم يتعين على السياسيين أن يخلوا مكانهم لرجال الاقتصاد وأهل الصناعة والعلم، لكي يحققوا حلم البشرية في إحلال إدارة الأشياء محل حكم البشر.

وحدد كارل ماركس (1818–1883)، الوارث " العلمي " للاشتراكية الخيالية، طبقة المنتجين بأنها البروليتاريا حصراً، وأوكل لهذه الطبقة مهمة إزالة المجتمع الطبقي، وإلغاء الدولة، التي هي "الإدارة السياسية لهيمنة الطبقة البورجوازية". وبذلك، كان ماركس يضع نفسه في خط المعارضة المباشرة لهيغل، الذي كان أرسى الأسس الفلسفية لـ "عبادة الدولة"، بوصفها أعلى أشكال تجسد العقل في التاريخ.

وجاء التلميذ الروسي لماركس فلاديمير إيليتش لينين (1870–1924)، الذي انتهى إلى أن يكون، فيما يتعلق بنظرية الدولة، هيغلياً أكثر منه ماركسياً، فعلى الرغم من إعلانه النظري عن حتمية فناء الدولة مع الانتصار الكامل للثورة البلشفية، فإنّ نظام الحكم الذي تولى التنظير له وأرسى قواعده، انتهى إلى تأبيد الدولة في شكلها الاستبدادي الفج. فلم يحدث في التاريخ المعاصر أن أكل "غول" الدولة المجتمع المدني كما في ظل الستالينية وتفريخاتها الهجينة.

إنّ خيبة التجربة البلشفية، التي تزامنت تاريخياً مع التجربتين الفاشية والنازية، أنجبت مدرسة كبيرة من مدارس الفكر السياسي النقدي، هي "مدرسة فرانكفورت" التي رأت النور عام 1931، وامتد نتاجها الفكري بين الوطن الأم في ألمانيا ووطن المهجر في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى نصف قرن. وقد صاغت، ممثلة برائدها ماكس هور كهيْمَـرْ (1895–1973) وزميليه تيودور أدورنو (1903–1969) ويورجين هابرماس الذي ولد سنة 1929، ما بات يعرف في الفلسفة السياسية باسم "النظرية النقدية"، وهي نظرية ترفض، في آن معاً، الاستبداد الأيديولوجي للأنظمة الشمولية كما "الاستبداد التكنولوجي" للمجتمعات الغربية المتقدمة.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي